اقتباس: سعيد. عباس. ف. (٢٠٢٣). أطراف المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي. مجلة واسات إقليمية. ١٧ (٥٨)١٦٣-١٩٤:
https://doi.org/10.33899/regs.2023.141980.1161

أطراف المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي

أ.م.د. عباس فاضل سعيد
كلية الحقوق – جامعة الموصل
Adbasfs@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٣/٧/٢١ القبول: ٢٠٢٣/٨/٢٤ النشر: ٢٠٢٣/١٠/١

مستخلص البحث

نتجت عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مخاطر وتحديات على مستخدميها، يهدف البحث الى تحديد المسؤولية الجزائية في حالة وقوع أخطاء عند استخدام كيان الذكاء الاصطناعي، وتأتي أهمية البحث من غياب التنظيم القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي. ان البحوث القانونية التي كتبت في هذا الموضوع تركز على الجانب المدني أكثر من الجانب الجنائي، لذا فان الجديد في البحث هو تناوله للمسؤولية الجزائية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي في حالة عدم وجود خطأ بشري، تم تقسيم البحث الى مبحثين، خصصنا المبحث الاول في مفهوم الذكاء الاصطناعي، فيما تطرقنا في المبحث الثاني الى الفرضيات المحتملة للمسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، وانتهينا في خاتمة البحث بالتوصية بإيجاد تنظيم قانوني لتصميم وتطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجزائية؛ الذكاء الاصطناعي؛ الشخصية المصطنعة.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: **Saeed, Abbas. F. (2023), The Criminal Liability Entities of Artificial Intelligence Errors. *Regional Studies Journal*, 17 (57). 163-194: https://doi.org/10.33899/regs.2023.141980.1161**

The Criminal Liability Entities of Artificial Intelligence Errors

Assist. Prof. Dr. Abbas F. Saeed
College of Law - University of Mosul
Adbasfs@uomosul.edu.iq

Received: 21/7/2023 Accepted: 24/8/2023 Published: 1/10 /2023

Abstract

The use of artificial intelligence techniques resulted in risks and challenges for its users. The research aims to determine criminal responsibility in the event of errors when using the artificial intelligence entity. The importance of the research comes from the absence of legal regulation of artificial intelligence techniques. The legal research that was written on this topic focuses on the civil side more than the criminal aspect, so the new in the research is its treatment of criminal responsibility for artificial intelligence errors in the absence of human error. The research was divided into two sections; the first section is devoted to the concept of artificial intelligence, while the second section involves the possible hypotheses of criminal responsibility for artificial intelligence errors. The conclusion of the research included the recommendation for the creation of a legal organization for the design, development, and use of artificial intelligence techniques.

Keywords: Criminal responsibility; artificial intelligence; artificial personality.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

أولا : مدخل تعريفي بالموضوع

أن التطور التكنولوجي والعلمي السريع الذي نشهده حاليا، وخاصة في مجال التكنولوجيا الرقمية هو انعكاس للفطرة البشرية في البحث والتعلم والخوض في المجهول من أجل تحسين ظروف الحياة وتحقيق الرفاهية للمجتمع الانساني، الا ان هذا التطور لا يجلب الفوائد للبشرية فحسب، بل يجلب أيضا تحديات ومخاطر جديدة، وله انعكاسات سلبية على الحقوق والمصالح المحمية بموجب القوانين، وهذه المسألة تستلزم من المشرع التدخل بالتنظيم القانوني لأي نتاج لهذا التطور دون أن يعيق حركة البحث العلمي وتقدم البشرية .

كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي من أكثر التقنيات الرائدة في عصرنا الحالي، وأثارت اهتمام المشرعين والفقهاء، خاصة بعد اقتحامها للحياة الاجتماعية بعد ان كانت حبيسة المصانع تعمل بمعزل عن البشر، ونتجت عن ذلك مخاطر وتحديات على مستخدميها، وان هذه المخاطر سوف تزداد مع التطور المرتقب لهذه التقنيات الى مستوى التعلم الذاتي ببناء خوارزميات وبرمجيات لم يكتبها البشر والتفكير والاستقلالية في القرار دون تحكم بشري، الى الحد الذي يرى البعض انها ستحل محل البشر في اداء المهام، ويحل الرجل الرقمي محل الرجل المادي والذكاء الاصطناعي محل الذكاء البيولوجي، وأنه في المستقبل القريب، لن يكون التحدي الأكبر هو منع الذكاء الاصطناعي من تدمير البشرية، ولكن كيفية العيش جنبا الى جنب، وفيما اذا كان بإمكاننا التحكم فيه .

ثانيا : أهمية البحث – تأتي أهمية البحث من غياب التنظيم القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي سواء على المستوى الوطني أم على المستوى الدولي، وما تبذل من جهود حاليا لا ترقى الى مستوى القانون الرسمي ولا توازي التهديد الحقيقي الذي يمثله النوع المتطور من كيانات الذكاء الاصطناعي كالإنسان الالي (الروبوت)،

اذ يتمثل هذا التهديد في جانب منه في جرائم من نوع خاص يرتكبها هذا الانسان الالي بسبب خطأ ينسب اليه لا الى طرف بشري، وهو يعمل بذكاء اصطناعي يفتقد الى الارادة والوعي كشرط لتحمل المسؤولية الجزائية . كما ان البحوث الفقهية التي كتبت في هذا الموضوع وبالموازاة مع المشرعين تركز على الجانب المدني اكثر من الجانب الجنائي من اجل ايجاد حلول منطقية لهذه المسألة .

ثالثا: مشكلة البحث – تتمحور مشكلة البحث في تحديد المسؤولية الجزائية في حالة وقوع أخطاء عند استخدام كيان الذكاء الاصطناعي، وهذه الأخطاء تعد جرائم في نظر القانون الجنائي، فمن يتحمل المسؤولية ؟ هل الأطراف البشرية التي تتعامل معه سواء كان المصنع أم المبرمج أم المستخدم ؟ أم كيان الذكاء الاصطناعي نفسه في حال اذا كانت الجريمة ارتكبها الكيان بقرار مستقل ودون خطأ بشري ؟

رابعا : منهجية البحث – سنستخدم في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومدى اثارها السلبية، والية ارتكابها للجرائم، ومن ثم تحليل الموقف القانوني والفقهي اعتمادا على القواعد العامة في المسؤولية الجزائية وصولا الى تحديد الأطراف المسؤولة عن الجرائم التي يرتكبها كيان الذكاء الاصطناعي .

خامسا : خطة البحث – سنعتمد خطة البحث الآتية من أجل الوصول الى النتائج المرجوة منه :-

المبحث الأول – مفهوم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول – تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.

المطلب الثاني – جرائم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثالث – التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني

فرضيات المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول – المسؤولية الجزائية في حالة الخطأ البشري .

المطلب الثاني – المسؤولية في حالة خطأ الكيان الذكي بدون تدخل بشري.

المبحث الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

تمثل تقنيات الذكاء الاصطناعي أحد أعظم الإنجازات والتطورات العلمية في التاريخ البشري، فقد أتاح الذكاء الاصطناعي للآلات امكانية التعلم والتكيف مع البرمجيات التي تتم تغذيتها بها، وأداء مهام شبيهة بما يقوم بها البشر، واستخدمت في انجاز العديد من الأعمال المعقدة في مختلف مجالات الحياة، وهذا ما جعل الخدمات أكثر جودة و تنفيذ المهام أكثر سهولة . الا أن هذه التقنيات لها آثارها السلبية على الوضع البشري، و هناك اضرار محتملة عند استخدامها، لذلك ظهرت الحاجة الى ايجاد تنظيم قانوني يضع ضوابط لتصميمها وتطويرها وبرمجتها واستخدامها، والموازنة بين حماية المجتمع من عواقبها وبين حق المجتمع في البحث والتطور العلمي، ووفقا لما تقدم، ومن أجل الوقوف على مفهوم الذكاء الاصطناعي، سوف نقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب يكون المطلب الأول في تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، فيما نتناول في المطلب الثاني جرائم الذكاء الاصطناعي، بينما يكون التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي عنوانا للمطلب الثالث .

Regional Studies Journal, Vol.17, No.58, October 2023 (163-194)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

المطلب الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته

نظرا للتطور المستمر والانتشار السريع في الذكاء الاصطناعي واستخداماته، كان من الصعوبة وضع تعريف محدد له، ولكن ذلك لا يمنع من تعريفه وفقا لما هو كائن حاليا، وهذا ما سنتطرق اليه في الفرع الأول ثم نعرج على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في فرع ثان .

الفرع الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

يعيش العالم حاليا عصرا جديدا من التطور التكنولوجي يمكن تسميته بعصر الذكاء الاصطناعي، ويعبر هذا المصطلح عن تطبيقات تمت برمجتها من قبل البشر للقيام لاحقا بمهام معقدة دون تدخل بشري، ومن المؤمل أن نرى في المستقبل القريب كيانات للذكاء الاصطناعي قادرة على التعلم الذاتي واكتساب الخبرات وبناء خوارزميات جديدة لم يكتبها المبرمج واتخاذ القرارات بشكل مستقل . ان أول من استخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي هو العالم الامريكي المختص في علم الحاسوب (جون مكارثي) في بحثه الذي قدمه الى مؤتمر كلية دارتموث في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٥٦، وعرفه بانه (علم وهندسة صناعة الآلات الذكية) (Singh, , Mishra, and Sagar, 2013, 1) [١] . وعرفه البرلمان الاوربي في

---

(١) تصنف مستوى الذكاء الاصطناعي ضمن ثلا ث مجموعا ت رئيسية : الذكاء الاصطناعي الضيق وهو كيانا ت ذكاء اصطناعي متخصصة في مجال معين تمتلك قدرات محدودة كبرامج التحكم في حركة المرور وخدمات الرد الآلي على الهاتف وما إلى ذلك، والذكاء الاصطناعي العام وهو الذكاء الاصطناعي على مستوى تفكير الإنسان، مثل أجهزة الكمبيوتر الذكية، وقادرة على أداء جميع المهام الفكرية التي يستطيع البشر القيام بها.وهناك دراسات بحثية لتطوير هذا النوع . والذكاء الاصطناعي الفائق والذي سيتفوق على البشر، وتتسابق الشركات حاليا للوصول بالذكاء

مسودة قانون الذكاء الاصطناعي الذي صوت عليها في ١٤ يونيو ٢٠٢٣، لتمييزه عن البرامج التقليدية بأنه (التقنيات التي تمتلك القدرة على معالجة البيانات أو أنواع أخرى من المدخلات لاستنتاج طريقة تحقيق مجموعة معينة من الأهداف التي يحددها الإنسان من خلال التعلم أو الاستدلال أو النمذجة والمدرجة في الملحق ١ بالقانون (البرلمان الاوربي، ٢٠٢٣) .

وقد قيل في تعريفه إنه (نظام عصبي اصطناعي يحاكي عمليات التفكير البشري باستخدام القوة الحاسوبية لجهاز الكمبيوتر. من وجهة نظر أخرى، يمكن فهم الذكاء الاصطناعي على أنه عملية إنشاء آلات ستتصرف بطريقة ينظر إليها على أنها ذكية) (Kirpichnikov,, et al. 2020, 3) . كما عرف الذكاء الاصطناعي بانه (المقدرة على اكتساب وتطبيق المعرفة على ما اصطنع الانسان، ولذلك فان الذكاء الاصطناعي هو الذكاء الذي يصنعه الانسان في الالة او الحاسوب) (العدوان، ٢٠٢١، ١٥١)، وعرفه اخرون (الذكاء الاصطناعي هو قدرة الآلة على تقليد السلوك الذكي، وهو محاكاة للسلوك البشري والعمليات المعرفية على الكمبيوتر) (Hallevy, 2010, 172). وهناك من عرفه بانه (علم يهتم بصناعة الات تقوم بتصرفات يعتبرها الانسان تصرفات ذكية او انها الات تكتسب صفة الذكاء ويكون لها القدرة على القيام بأشياء مازالت الى عهد قريب حصرا على الانسان كالتفكير والتعلم والابداع والتخاطب) (عبد النور، ٢٠٠٥، ٧) .

الاصطناعي العام الى هذا المستوى، ويتوقع غالبية علماء الذكاء الاصطناعي أنه سوف يتطور بسرعة كبيرة، حيث سيتمكن بالتعلم الذاتي واكتساب الخبرات والتفرد والاستقلالية في القرار دون تدخل بشري، وتعرف هذه الظاهرة أيضا باسم "انفجار الذكاء" أو "التفرد" ينظر في ذلك :

Ikenga KE Oraegbunam And Uguru Eme Uguru, Op.Cit , P. 3 – 4.

وراجع السيرة العلمية ل(جون مكارثي) على الموقع الالكتروني:

https://www.nndb.com/people/006/000030913

ولكي توصف الالة بانها ذكاء اصطناعي يذهب البعض الى القول بأن (الذكاء هو ببساطة القدرة على التعبير عن السلوك المناسب استجابة للتغيرات والفرص في بيئة الشخص، و تعتبر الأشياء أكثر ذكاء عندما يمكنها تحقيق المزيد من المهام بنجاح في بيئات أكثر تنوعا، لذلك فأن الآلات التي لها القدرة على التعبير عن السلوك والقيام بمهام مختلفة يقال إنها ذكاء اصطناعي) Islam, 2018, (264) . بينما يرى البعض ان هناك خمس سمات تتصف بها آلات الذكاء الاصطناعي أو كيانات الذكاء الاصطناعي تميزها عن بقية الآلات ويجب مراعاتها عند تعريف الذكاء الاصطناعي، الأول : الاتصال، اي امكانية تواصل الانسان مع كيان الذكاء الاصطناعي، وكلما كان التواصل مع الكيان أسهل، كلما بدا الكيان أكثر ذكاء .الثاني : داخلي، من المتوقع أن يكون للكيان الذكي بعض المعرفة عن نفسه. والثالث : هو المعرفة الخارجية، من المتوقع أن يعرف الكيان الذكي العالم الخارجي، وأن يتعلم عنه، ويستخدم تلك المعلومات . والرابع : هو السلوك الذي يحركه الهدف ، أي تحقيق أهدافه . أما الخامس : هو الإبداع ، من المتوقع أن يتمتع الكيان الذكي بدرجة معينة من الإبداع ، في هذا السياق يعني الإبداع القدرة على اتخاذ إجراء بديل عندما يفشل الإجراء الأول. ومن المتوقع أن تمتلك بعض أنواع كيانات الذكاء الاصطناعي في القرن الحادي والعشرين المزيد من السمات التي تمكنها من التصرف بطرق أكثر تعقيدا (Hallevy, 2010, 175) (Oraegbunam, and Uguru, 2018, 3)

الفرع الثاني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي

لقد تعددت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العقدين الماضيين وشملت كثيرا من مجالات الحياة واصبح من الصعب حصرها، منها السيارات ذاتية القيادة ، وهي تلك المركبات التي تسير على الطرق دون وجود سائق بشري يقودها، أي دون تدخل من المستخدم البشري . وكذلك قيادة المركبات الفضائية لاكتشاف الفضاء دون حاجة

لوجود انسان داخل المركبة ، كما اصبح لآلات الذكاء الاصطناعي دور في تسهيل التعامل التجاري والمالي وتلقي طلبات العملاء، وفي المجال الطبي ظهرت انظمة للذكاء الاصطناعي تساعد الطبيب على تشخيص الامراض ووصف العلاج ومتابعة حالة المريض واجراء العمليات الجراحية عن بعد عن طريق الروبوتات . كما استفاد الميدان التربوي من هذا العلم في مجال مساعدة الطلبة على المذاكرة والاستماع الى الاسئلة والاجابة عليها ضمن نطاق محدد (عبد النور، ٢٠٠٥، ١١) (بودين، ٢٠٢٢، ١١-١٢) .

كما استفادت الدول من أنظمة الذكاء الاصطناعي كالروبوتات في المجال العسكري ، ومنها الاسلحة ذاتية العمل وفي المجال الشرطوي والطائرات ذاتية القيادة والتي تكون مبرمجة للعمل بشكل مستقل ولها استخداماتها في المجال العسكري والمدني . كما تم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور والفيديوهات لاكتشاف اماكن تواجد المشبوهين والتنبؤ بالجرائم ومحاربتها، وتحليل بيانات شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك في مجال المراقبة الجوية ومراقبة حركة المرور (الفلاسي، ٢٠٢١، ٢٨٤٦،٢٨٥١) .

ان من اكثر آلات الذكاء الاصطناعي تطورا هو الانسان الآلي (الروبوت) وهو جهاز ميكانيكي مبرمج للعمل مستقلا عن السيطرة البشرية، ومصمم لأداء الاعمال وانجاز المهارات الحركية واللفظية التي يقوم بها الانسان، فضلا عن استخداماته الاخرى المتعددة بالمفاعلات النووية وتمديد الاسلاك تحت الارض واكتشاف الالغام وصناعة السيارات وغيرها من المهام الاخرى المعقدة (الحصاوي، ٢٠٢٣، ٢٨) . ولعل من أشهر الروبوتات هو الروبوت صوفيا الذي تم تصميمه سنة ٢٠١٦ من قبل شركة هانسون روبوتكس في هونغ كونغ لكي يكون قادرا على التحدث بلغات متعددة واستخدام تعابير الوجه المناسبة والاجابة على الاسئلة بأسلوب منطقي، وكذلك تبادل الاحاديث مع البشر بشكل طبيعي، وتحليل الأوجه وتحليل لغة الانسان الطبيعي وفهمها الى حد ما، وله شكل بشري، وقد تم منحها مؤخرا الجنسية

السعودية الفخرية من باب الدعاية لقمة تكنولوجية تعقد فيها (Ziemianin, 2021, 4) .

وخلاصة القول ان ما كنا نراه في الماضي من أفلام الخيال العلمي وما كنا نسمع من تنبؤات علمية اصبحت حقيقة في الوقت الحاضر، ودخلت تطبيقات الذكاء الاصطناعي معظم مجالات حياة الانسان، وأصبحت الخدمات المقدمة أكثر جودة والقيام بالأعمال المعقدة أكثر سهولة، ويبدو اننا سنرى في المستقبل تقنيات تنافس العقل البشري، بل قد تحل تلك التقنيات محل البشر في اداء الانشطة الفكرية والبدنية . مع ذلك، فإن جميع المزايا الناشئة عن الفوائد التي لا حصر لها للذكاء الاصطناعي تقابله أيضا اثاره السلبية على الأنسان، لذا لابد من ايجاد تنظيم قانوني متكامل لاستخدامات الذكاء الاصطناعي ويحدد المسؤولية عن أخطائه، حيث أن القوى الحالية لكيانات الذكاء الاصطناعي مذهلة ومثيرة للقلق، ويبدو أن الاعتماد المتزايد للبشر على الآلات قد زاد من خوفهم منها، بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتراض القائل بأن البشر سوف يصنعون آلات ذكية لتحل محلنا هو افتراض يقره حتى الخبراء والعلماء في مجال الاختصاص، و أن التطور المستقبلي للذكاء الاصطناعي يعني نهاية الجنس البشري، وأن هذا قد يبدو مثل الخيال العلمي، ولكنها الحقيقة التي يجب الحذر منها، مع ذلك فان هذا التطور سيكون اما أفضل أو أسوأ حدث في التاريخ البشري على الأطلاق (Bonfim, 2022, 19) . وفي تصريح صدر من الامين العام للأمم المتحدة في ٢٠٢٣/٦/١٢ أشار الى هذا التحذير الذي اعلنه الخبراء مبينا أن الذكاء الاصطناعي يشكل تهديدا وجوديا للبشرية على قدم المساواة مع الحرب النووية (الامم المتحدة، ٢٠٢٣) .

المطلب الثاني

جرائم الذكاء الاصطناعي

تهدف ابحاث وتقنيات الذكاء الاصطناعي بالدرجة الاساس الى خلق فرص كبيرة للتقدم وتحسين نوعية الحياة البشرية وجودة الخدمات المقدمة في مختلف

المجالات، الا انه من جانب آخر قد تترتب على استخدام آلات الذكاء الاصطناعي أضرارا على الفرد او المجتمع نتيجة أخطاء تعد جرائم في نظر القانون الجنائي، وحيث يفترض تدخل القانون في جميع فروعه لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي ابتداء من الحق في البحث العلمي والابتكار مرورا بالتصميم والتصنيع والبرمجة وضوابط الاستخدام، فانه تبرز الحاجة لتدخل القانون الجنائي لإقرار المسؤولية عن اخطاء آلات الذكاء الاصطناعي وبطريقة لا تعيق تطور التكنولوجيا الحديثة وتقدم المجتمع . ورغم ان هناك مبادئ اخلاقية توجيهية لتصنيع وبرمجة أنظمة الذكاء الاصطناعي، فان ذلك لا يمنع من حدوث الأخطاء (ادلبي، ٢٠٢٣، ٥٨-٣٦) .

ومن الأخطاء المتوقعة لكيانات الذكاء الاصطناعي حالة تسبب مركبة ذاتية القيادة في وقوع حادث سير يؤدي الى وفاة شخص، أو اتلاف ممتلكات عامة او خاصة، او قد تتسبب آلة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال الطبي في التشخيص الخاطئ لحالة المريض، والتصرف وفقا لهذا التشخيص ثم يتوفى المريض كونه كان مصابا بمرض غير المشخص به، او ارتكاب خطأ من الروبوت الذكي اثناء اجراء العمليات الجراحية يؤدي الى وفاة المريض، او أن تقوم طائرة ذاتية القيادة ومستقلة في القرار بناء على برمجياتها بقصف اهداف صديقة نتيجة تقييمها للموقف بشكل غير صحيح بانها اهداف معادية .

ومن الوقائع المسجلة عن اخطاء الذكاء الاصطناعي، هي مقتل موظف ياباني عام ١٩٨١ يبلغ من العمر ٣٧ عاما في مصنع للدراجات النارية على يد روبوت ذكاء اصطناعي يعمل بالقرب منه، حدد الروبوت خطأ ان الموظف يمثل تهديدا لمهمته، وحسب تقييمه ان الطريقة الأكثر فعالية للقضاء على هذا التهديد هي دفعه الى آلة تشغيل مجاورة، باستخدام ذراعه الهيدروليكي القوي للغاية، مما أدى الى مقتله على الفور، ثم أستأنف مهامه دون أن يتدخل أحد في مهمته (Oraegbunam, and Uguru, 2018, 1) . وكذلك قيام شركة (Microsoft) بأنشاء برنامج للتعلم الذاتي مصمم للتواصل على الانترنت، وبعد وقت قصير، وبعد التواصل مع المستخدمين الاخرين، أصدر البرنامج تصريحات مسيئة وراديكالية

منها (هتلر كان على حق) (يجب أن تحرق النساء في الجحيم)، وهذه التصريحات وفقا لبعض التشريعات تعد من جرائم التحريض على الكراهية والعداوة) (Мосечкин, 2019, 466) . كما قتلت السيارة ذاتية القيادة التي تديرها شركة (Uber) في ولاية أريزونا الأمريكية أحد المشاة في عام ٢٠١٨، اكتشفت (Uber) الضحية لكنها فشلت في التوقف في الوقت المناسب (Bonfim, 2022, 20) . وايضا قيام برنامج مخصص للتسلية في تطبيق تلغرام بنشر أكثر من ١٠٠,٠٠٠ صورة لنساء وفتيات قاصرات وهن عاريات عبر شبكة الأنترنت، حيث استطاع البرنامج المدعوم بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وعبر تقنية الديب في (Deepfake) أن يتلاعب بصورهن (الملا، ٢٠٢١، ١١٠) .

هنا يثار التساؤل عمن يتحمل المسؤولية الجزائية، هل هو المصنع أم المبرمج أم المستخدم، ويكون التساؤل أكثر ضرورة عندما يرتكب كيان الذكاء الاصطناعي جريمة دون خطأ او تدخل بشري، خاصة اذا كان الكيان من النوع الذي يستطيع تطوير برمجياته واكتساب الخبرة والتعلم ذاتيا، فهل تتحمل آلة الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية عنها . وهناك من ذهب في تساؤله الى البحث في مدى استخدام كيان الذكاء الاصطناعي حق الدفاع الشرعي في حال وقوع اعتداء عليه او على الغير.

المطلب الثالث

التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

في حين أن البشرية تجد نفسها الآن على أعتاب عصر يبدو فيه أن الروبوتات المتطورة والخوارزميات الذكية والأشكال الأخرى من تقنيات الذكاء الاصطناعي على وشك إطلاق ثورة صناعية جديدة من المحتمل أن تؤثر على جميع طبقات المجتمع، فأنه من الأهمية بمكان أن يأخذ المشرع بنظر الاعتبار العواقب والآثار القانونية والأخلاقية لمثل هذه الثورة، دون أن يعرقل البحث والتطوير والابتكار في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي . ولكن يبدو أن الجهود الدولية أو الوطنية في مجال التنظيم القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي لا زالت في بداياتها ولا تواكب التطور السريع في هذه التقنيات .

على مستوى التشريعات العربية نلاحظ عدم وجود تنظيم قانوني في موضوع الذكاء الاصطناعي ماعدا بعض نصوص المواد الموجودة في قوانين أخرى تتعلق بجرائم المعلوماتية او الجرائم الالكترونية او التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، وتنظم بعض الإشكاليات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وهذا نهج المشرع العراقي أيضا، حيث لم يشرع قانونا مستقلا ينظم استخدامات الذكاء الاصطناعي، وقد يعود السبب في ذلك الى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في العراق هي من المستويات البسيطة والتي نظمها المشرع العراقي في مشروع قانون جرائم المعلوماتية، ولا توجد في ميدان العمل في العراق كيانات ذكاء اصطناعي من الأنواع المتطورة كما هو الحال في الدول المتقدمة في هذا المضمار.

ولكن هناك بعض الدول العربية التي اتخذت خطوات جدية للتنظيم القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ومنها دولة الامارات العربية المتحدة، حيث قامت بإنشاء وزارة للذكاء الاصطناعي، وإنشاء مختبر للتشريعات يكون مسؤول عن سن تشريعات استباقية لتنظيم العديد من موضوعات المستقبل منها الذكاء الاصطناعي، والسيارات ذاتية القيادة وغيرها (حكومة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣) .

كما أعلن المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي المصري المشكل بموجب قرار مجلس الوزراء ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ عن إطلاق الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول، ويعد هذا الميثاق رؤية الدولة المصرية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطر التنظيمية للاستخدام الأخلاقي والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع طبيعة وأخلاقيات المجتمع المصري (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، ٢٠٢٣).

كما أصدر مجلس الوزراء القطري قراره المرقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ بتشكيل (لجنة الذكاء الاصطناعي) لوضع آليات تنفيذ استراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي والتواصل مع المؤسسات الدولية ومتابعة التطورات والمستجدات في مجال الذكاء الاصطناعي (وزارة العدل القطرية، ٢٠٢٣) .

اما على مستوى التشريعات الاجنبية، فقد أصدرت الولايات المتحدة الامريكية قانون (مستقبل الذكاء الاصطناعي وآفاقهُ في العالم) في العام ٢٠١٧، وهو أول قانون يتمحور حول نظم الذكاء الاصطناعي، اما بالنسبة لموقف المشرع البريطاني، فقد تم تعيين لجنة مختارة حول الذكاء الاصطناعي من قبل مجلس اللوردات في العام ٢٠١٧ للنظر في الآثار الاقتصادية والاخلاقية والاجتماعية في مجال الذكاء الاصطناعي (علي، ٢٠٢٣) .

أما بالنسبة للاتحاد الأوربي، فقد كان نشطا في ايجاد تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي بحكم الاستخدام المتزايد للتقنيات المتطورة من الذكاء الاصطناعي في دول الاتحاد، وبحكم كون أوربا موطن الشركات العملاقة العاملة في مجال تصنيع وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ، الا ان الجهود التي بذلت في هذا المجال لازالت مجرد توصيات ومبادئ توجيهية ولم تصل الى مستوى التشريع الرسمي، فقد عمد البرلمان الاوربي في جلسته المنعقدة في ستراسبورغ بتاريخ 16 فبراير ٢٠١٧ الى وضع العديد من التوصيات بشان قواعد القانون المدني على الروبوتات ومبادئ اخلاقية توجيهية في نطاق تصنيع وبرمجة واستخدام كيانات الذكاء الاصطناعي، كما صدرت في العام ٢٠١٩ مجموعه من الإرشادات حول الكيفية التي يجب على الحكومات والشركات اتباعها عند تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كما قامت لجنة الصياغة في البرلمان الاوربي سنة ٢٠٢٢ بوضع وثيقة اطارية للعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الجنائي تضمنت توصيات للدول الاعضاء باتخاذ التدابير التشريعية لتجريم اخطاء الذكاء الاصطناعي وتحديد المسؤولين عنها من مصممين ومبرمجين ومستخدمين، وكذلك اجراءات التحقيق والحصول على الادلة في جرائم الذكاء الاصطناعي، والتوصية بإنشاء إطار قانوني دولي وصك لوضع تشريعات وطنية محددة، بالإضافة إلى الحاجة إلى تشكيل معايير مشتركة لتحديد المسؤولية الجنائية، وتوضيح القضايا الإجرائية ذات الصلة والآثار المحتملة لحقوق الإنسان ليكون جهدًا مشتركًا من قبل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لضمان تطوير التكنولوجيا مع احترام المبادئ الأساسية للمجتمع المدني وحقوق الانسان، وفي ١٤ يونيو ٢٠٢٣، اعتمد أعضاء البرلمان الأوروبي قانون الاتحاد

الأوروبي للذكاء الاصطناعي، وهو أول قانون شامل للذكاء الاصطناعي في العالم اقترحته المفوضية الأوروبية في ٢١ أبريل ٢٠٢١، ويهدف إلى تقديم إطار تنظيمي وقانوني مشترك لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، يشمل نطاقه جميع القطاعات (باستثناء العسكرية) وجميع أنواع الذكاء الاصطناعي، وينظم مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي ويحدد مسؤولياتهم، و يحدد المعايير الفنية لهذه التقنيات واجراء تقييم المطابقة بحيث لا تضر منتجات الذكاء الاصطناعي مستخدميها، كما يقترح القانون تشكيل مجلس أوروبي للذكاء الاصطناعي لتعزيز التعاون الوطني وضمان الامتثال . وبعد اعتماد البرلمان الاوربي لهذا القانون، فأنه من المؤمل أن تبدأ المحادثات مع دول الاتحاد الاوربي في المجلس بشأن الشكل النهائي للقانون والتوصل الى اتفاق بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ (البرلمان الاوربي، ٢٠٢٣) .

ويبدو مما تقدم أنه لا يوجد تنظيم يرتقي الى مستوى القانون الملزم ويحدد الضوابط والمسؤولية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، وانما مدونات قواعد سلوك طوعية وتحدد مجموعة من المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للإجراءات التي تتخذها جميع الأطراف المعنية وضمان ايجاد حلول للمعضلات القانونية والاخلاقية التي تثيرها تقنيات الذكاء الاصطناعي ومنها الروبوتات التي يتوقع الخبراء اننا سنعيش معها ككائن جديد في المستقبل القريب، مما يتطلب ايجاد تنظيم قانوني من اجل التحكم في هذا الكائن قبل أن نفقد التحكم فيه، وانطلاقا مما تقدم ندعو المشرع العراقي الى العمل من اجل وضع استراتيجية للذكاء الاصطناعي وتشكيل لجنة مختصة تعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية ووضع القوانين المنظمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي وضمان استخدامها بما يتوافق مع أحكام الدين الاسلامي وطبيعة المجتمع العراقي وتجنب الاستخدام السيئ لها مثل تطبيقات القوادة الالكترونية وروبوت الدمية الجنسية وغيرها، مسايرا بذلك الدول التي سبقتنا في هذا المضمار من اجل مواجهة مخاطر هذه التقنيات المتطورة التي ستغزو مجتمعنا مستقبلا شئنا أم أبينا .

المبحث الثاني

فرضيات المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي

مع تزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ومنها الروبوتات (الانسان الآلي) أو (الأنسآلة)، وما نتج عن هذا الاستخدام من أخطاء تعد جرائم في نظر القانون الجنائي، ولغياب التنظيم القانوني، فقد أزداد القلق لدى الفقه القانوني من تداعيات هذه التقنيات على المجتمع البشري، فتناولوا في ابحاثهم الوضع القانوني لهذه التقنيات أو الكيانات وتحديد المسؤولية الجزائية عن هذه الجرائم، داعين في الوقت نفسه المشرع الى الاسراع في اقرار هذا التنظيم القانوني في وقت ينذر فيه المستقبل بأن نجد أنفسنا مع كائن ذكي نبحث عن كيفية العيش معه لا كيف نتحكم فيه . ويمكن تحديد فرضيات المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي على ضوء كون الجريمة تنسب الى خطأ بشري أم لا، لذا سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين نبحث في المطلب الأول المسؤولية في حالة الخطأ البشري بينما سنعالج مشكلة المسؤولية في حالة خطأ الكيان الذكي بدون تدخل بشري في المطلب الثاني .

المطلب الأول

المسؤولية الجزائية في حالة الخطأ البشري

في حالة الخطأ البشري، قد يعد كيان الذكاء الاصطناعي وسيلة لارتكاب الجريمة قياسا على استخدام الجاني حيوانا مدربا في ارتكاب السرقة أو سلاحا ناريا في القتل، وقد تسند جريمة كيان الذكاء الاصطناعي الى خطأ الجاني في عدم العناية والتبصر عند التعامل مع هذا الكيان، ويتم تكييف فعل الجاني وفقا للقواعد العامة في المسؤولية الجزائية، والاطراف التي تتعامل معه هم : المصنع أو البائع، المبرمج، المستخدم، الغير، وسنحدد مسؤولية كل من هؤلاء في أربعة فروع وكالآتي:

الفرع الاول

مسؤولية المصنع او البائع

يلتزم البائع والمصنع الذي يتولى صناعة الاجهزة المادية التي يسيرها الذكاء الاصطناعي بتوفير منتج آمن ويضمن جودته، وفي مجال الذكاء الاصطناعي فان المصنع والبائع لا يمتلكان المعرفة الفنية ببرمجة الذكاء الاصطناعي، لذا فلا مسؤولية عليهم اذا كانوا قد اتخذوا التدابير اللازمة للحصول على كيان ذكاء صناعي امن، اما اذا كان المصنع أو البائع يعلم بعدم جودة المنتج او وجود عيب فيه أو في برمجياته، فانه يتحمل المسؤولية عن الجرائم التي ترتكبها كيانات الذكاء الاصطناعي، دون أن يؤثر ذلك على مسؤولية المبرمج بسبب العيب في البرمجة ، أو اذا أجرى البائع أي تغيير في برمجياته، وعلى سبيل المثال، فان البائع يتحمل المسؤولية الجزائية عن جريمة غير عمدية اذا قام بأجراء تغيير في اعدادات برنامج الذكاء الاصطناعي دون قصد وادى ذلك الى نتيجة غير مشروعة عند استخدامه من قبل المشتري، وبطبيعة الحال فأنه يسأل عن جريمة عمدية اذا كان تغييره للإعدادات بقصد ارتكاب جريمة (Мосечкин, 2019, 469).

الفرع الثاني

مسؤولية المبرمج

ان مهمة المبرمج تغذية كيان الذكاء الاصطناعي عند صنعه أي (المنتج) تعليمات محددة وفق خوارزمية معينة لكيفية أداء المهام واتخاذ القرارات في المواقف المختلفة و حل المشكلات، وتجنب أي خطأ محتمل عند استخدام كيان الذكاء الاصطناعي، وعرفه المشرع الاوربي مستخدما مصطلح "مزود الذكاء

الاصطناعي" بأنه أي شخص طبيعي أو اعتباري أو سلطة عامة أو هيئة أخرى تقوم بتطوير نظام ذكاء اصطناعي أو لديها نظام ذكاء اصطناعي تم تطويره بهدف تشغيله (البرلمان الاوربي، ٢٠٢٣)، ويتحمل المبرمج المسؤولية الجزائية في حالة وجود عيب في برنامج التحكم في الذكاء الاصطناعي (المنتج) أدى الى وقوع نتيجة غير مشروعة لإهماله في العناية والتبصر اللازمين والايفاء بمتطلبات السلامة وصحة المستهلكين بالمنتج، ويسأل في هذه الحالة عن جريمة غير عمدية، وعن جريمة عمدية اذا كان العيب متعمدا بقصد الاضرار بالآخرين (دهشان، ٢٠٢٠، ١٢٧)، لذلك اذا كان سبب انتهاك قواعد الطريق من قبل مركبة ذاتية القيادة أدى الى وفاة شخص هو عيب في برنامج التحكم، فأن المسؤولية تقع على المبرمج (Мосечкин, 2019, 469)، أو يقوم المبرمج بتصميم برنامج لروبوت عامل، يتم وضع الروبوت عمدا في مصنع، وقد تم تصميم برامجه لإشعال النيران في المصنع ليلاً عندما لا يكون هناك أحد، الروبوت هو من ارتكب الحرق المتعمد، لكن المبرمج هو الجاني (Hallevy, 2010, 180) .

الفرع الثالث

مسؤولية المستخدم

عرف المشرع الاوربي (مستخدم الذكاء الاصطناعي) أي شخص طبيعي أو اعتباري أو سلطة عامة أو هيئة أخرى تستخدم نظام ذكاء اصطناعي باسمه أو تحت سلطته (البرلمان الاوربي، ٢٠٢٣) . وتنهض مسؤولية المستخدم في حالة مخالفة شروط استخدام المنتج عندما لا يكون الذكاء الاصطناعي مستقلا تماما عن تحكم المستخدم، لذلك اذا خالف المستخدم شروط الاستخدام وادى ذلك الى ارتكاب

فعل جرمي من قبل الذكاء الاصطناعي يكون المستخدم مسؤولا عن جريمة غير عمدية، واذا كانت المخالفة لشروط الاستخدام بقصد ارتكاب جريمة عندئذ تكون المسؤولية عن جريمة عمدية (Oraegbunam, and Uguru, 2018, 8)، على سبيل المثال، يكون المستخدم مسؤولا عن جريمة غير عمدية، اذا قام الراكب (المستخدم) في مركبة ذاتية القيادة بمخالفة شروط الاستخدام وذلك بفتح الأبواب أثناء القيادة، والانحناء من النافذة، وإغلاق آلية التوجيه، نتيجة لذلك، تسبب البرنامج الذي يحاول ضمان سلامة الراكب أو يجعل من الصعب تقييم أفعاله، في إلحاق الضرر بأشخاص آخرين (Мосечкин, 2019, 470) .

الفرع الرابع

مسؤولية الغير

رغم تطور آلات الذكاء الصناعي، فأنها تظل برنامجا حاسوبيا، مما يعني خطر التدخل غير القانوني في برمجياته من خلال نشر الفيروسات او القرصنة او التأثير في برمجياته أو التلاعب فيها لارتكاب جرائم من قبل محترفي الجرائم الالكترونية، او اعادة برمجة المنتجات المجهزة بالذكاء الاصطناعي كالروبوتات العسكرية أو المركبات ذاتية القيادة أو اجهزة التداول الآلي وغيرها .ومثال ذلك من يقوم باختراق بيانات مركبة ذاتية القيادة بقصد القتل،مما أدى الى زيادة السرعة والاصطدام ووفاة أحد الركاب، أو إنشاء برامج ذكية للقرصنة التلقائية لمعلومات الكمبيوتر المحمية والروبوتات لإرسال رسائل البريد الإلكتروني العشوائية أو إجراء مفاوضات احتيالية، وأجهزة لمحاكاة الجرائم الأخرى (Мосечкин, 2019, 471)، أو أن يحصل شخص ما بطريقة ما على الأكواد الخاصة بتشغيل كيان الذكاء الاصطناعي، أو استغلاله لثغرة في نظام الذكاء الاصطناعي، سواء كان ذلك بإهمال من المستخدم أو

المصنع أو دون ذلك، وقيامه عبر استخدام هذه الأكواد بالدخول الى برنامجه او نظامه وتوجيهه لارتكاب جريمة ما، بعيدا عن سيطرة المصنع او المستخدم، في هذه الحالة يسأل هذا الغير بصفته فاعلا أصليا عن الجريمة العمدية المرتكبة بواسطة كيان الذكاء الاصطناعي (القاضي، ٢٠٢١، ٩٠٦) .

المسؤولية في حالة خطأ الكيان الذكي بدون تدخل بشري

في الفرضيات السابقة تعرضنا الى المسؤولية الجزائية في حالة الخطأ البشري، ولكن قد ترتكب آلة الذكاء الاصطناعي خطأ يعد جريمة في نظر القانون الجنائي، ولا يكون هناك خطأ بشري قد تسبب في ذلك، ويمكن تصور هذه الفرضية في كيانات الذكاء الاصطناعي من النوع (الفائق) أو (الذكاء الاصطناعي التوليدي)

(٢) التي تتصف بالتعلم الذاتي والاستقلالية في القرار واكتساب المهارات ذاتيا وبناء خوارزميات جديدة لم يكتبها المبرمج واستخدامها ذاتيا في المواقف المستقبلية، لذا فقد قد ثار التساؤل بين الفقه عن امكانية مسائلة الذكاء الاصطناعي جزائيا في هذه الحالة من عدمها، لذا سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين، نعرض في الفرع الاول موقف الفقه من هذه الاشكالية فيما نبين في الفرع الثاني الموقف القانوني منها .

الفرع الأول

موقف الفقه

يدور في أوساط الفقه الجنائي في الوقت الحالي احاديث عن ارتكاب كيان الذكاء الاصطناعي جريمة من تلقاء نفسه بدون خطأ برمجي نتيجة حدوث تطور ذاتي في نظام الذكاء الاصطناعي الذي يعمل بها والقادر على التفكير وإصدار قرارات، وأن ذلك قد يحدث في المستقبل القريب، ولذلك يجب وضع هذه الاحتمالية والتفكير بها ووضع حلول لها من الآن .

يرى قسم من الفقه (القاضي، ٢٠٢١، ٨٩٤) (ادلبي، ٢٠٢٣، ٦٦) إلى أن المسؤولية لا يمكن أن تثبت إلا للإنسان الطبيعي، ولا يمكن ثبوتها للإنسان الالي، مستندين في ذلك الى عدة حجج منها أن الذكاء الاصطناعي لا يملك الارادة والوعي وهما اساس المسؤولية والتكليف (King, et al. 2020, 23)' كما ان القانون يجعل الصغير غير مسؤول جزائيا عن افعاله رغم امتلاكه ذكاء بيولوجيا، فمن البديهي عدم مسائلة الذكاء الاصطناعي (Rahman, and Habibulah, 2019, 156)، كذلك تعارض فلسفة الجزاء الجنائي القائمة على الردع العام والخاص والايلام والاصلاح مع اقرار المسؤولية للذكاء الاصطناعي، اضافة الى ان الأنسان الآلي او كيان الذكاء الاصطناعي ما هو الا وسيلة لارتكاب الجريمة، والمشرع كقاعدة عامة لا يعتد بالوسيلة المستخدمة، ويسأل عن الجريمة فاعلها المعنوي ان وجد فيما لو اعتبرنا الذكاء الاصطناعي فاعله المادي استنادا الى فكرة الفاعل المعنوي (الشريف، ٢٠٢١، ١٤٦)، وحتى في الحالات التي يرتكب فيها الذكاء الاصطناعي جريمة دون تقصير من المستخدم او المصنع او المبرمج او غيرهم، فان المسؤولية تقع على الطرف البشري استنادا الى مبدأ تحمل المسؤولية عن (المخاطر المحتملة) وليس عن (الخطأ)، وتكون مسؤولية المستخدم مسؤولية مفترضة بالنسبة للجرائم التي ترتكب عن طريق الذكاء الاصطناعي الذي يقع في حوزته وعليه هو اثبات العكس (King, et al. 2020, 23) (Beck, 2016, 53) (Divino, 2020, 212) .

بينما يذهب القسم الاخر من الفقه (Ellyson, 2018, 891) (Divino, 2020, 212) الى الاقرار بالمسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي بعد أن يتم الاعتراف له بالشخصية القانونية قياسا على الاعتراف بالشخصية القانونية للأشخاص المعنوية استنادا الى مبدأ الضرورة القانونية (Bonfim, 2022, 36) (Islam,

(2018, 269، وهذا يعني عدم وجود تلازم بين الشخصية القانونية والأنسان الطبيعي أو الصفة البشرية، ويطلق عليها ب (الشخصية الالكترونية) أو (الشخصية المصطنعة)(Мосечкин, 2019, 472) (محمود، ٢٠٢٢، ٣١-٢١).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مسار التطور المتسارع الذي يشهده الذكاء الاصطناعي يجعل من المتصور أن يصل كيان الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة التمتع بالوعي والادراك الحسي الصناعي والقدرة على اتخاذ القرار بدون وجود تبعية للإنسان الطبيعي، الأمر الذي يستتبع إمكان مساءلته جنائيا عن أعماله وقراراته (Kirpichnikov,, et al. 2020, Oraegbunam, and Uguru, 2018, 10) (6، ولا ينال من ذلك أن كيان الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى المشاعر الحسية كالحب والغيرة والحقد والكراهية، اذ أن هذه المشاعر لا تؤثر على توافر أركان الجريمة، وحتى وإن كان لها أثر فذلك يكون في جرائم محددة على سبيل الاستثناء، وبالتالي لا يمكن التعويل عليها لاستبعاد مساءلة الذكاء الاصطناعي طالما توافرت أركان الجريمة (Hallevy, 2010, 189) ، كما لا يمكن القاء اللوم على المستخدم الاخير او الطرف البشري في حالات التصرف الذاتي للذكاء الاصطناعي نتيجة اكتسابه الخبرة وبناء خوارزميات جديدة وارتكابه للجريمة، الا اذا كانت النتيجة غير المشروعة نتيجة محتملة وفقا لبرمجيات الذكاء الاصطناعي التي تمت تغذيتها من قبل المبرمج (Hallevy, 2010, 181-183) وهذا لا يجنب فقط مطوري الذكاء الاصطناعي والمالكين من المسؤولية الجنائية عن أفعال لم يقصدوها أبدا، بل يجعلهم يعملون في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في بيئة أمنة ودون خوف من المسائلة عن أخطاء لم يرتكبوها أو قصدوها (Oraegbunam, and Uguru, 2018, 11)

.

الفرع الثاني

الموقف القانوني

يبدو ان البرلمان الأوربي في قواعد القانون المدني على الروبوتات المشار اليها سابقا يقر بعدم مسؤولية كيان الذكاء الاصطناعي عن اخطائه، على الاقل في الوقت الحاضر، وتحميل الطرف البشري المسؤولية وفقا للقواعد السارية في التشريعات الوطنية، على أنه يقر من جانب اخر ان قواعد المسؤولية الحالية سوف تكون غير كافية مع التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي في المستقبل، كما اشارت الوثيقة الاطارية عن الذكاء الاصطناعي والقانون الجنائي التي وضعتها لجنة الصياغة في اللجنة الاوربية في مشاكل الجريمة في المادة (٣) المتعلقة بالمسؤولية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي الى اعتماد كل طرف في الاتحاد الاوربي التدابير اللازمة لتحميل كل شخص طبيعي يعمل على تصميم وتطوير وتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي وكذلك الشخص الاعتباري الذي يعمل فيه هؤلاء المسؤولية الجزائية عن الجرائم التي ترتكبها تلك الانظمة والواردة في هذه الوثيقة وسواء كانوا فاعلين اصليين ام شركاء بالتحريض والمساعدة، كما أن مسودة قانون الذكاء الاصطناعي الاوروبي تشير الى حاجة الدول الأعضاء إلى وضع قواعد للعقوبات، بما في ذلك الغرامات الإدارية. وتصنف مسودة قانون الذكاء الاصطناعي أنظمة الذكاء الاصطناعي الى اربعة فئات هي (١) مخاطر غير مقبولة (٢) مخاطر عالية (٣) مخاطر محدودة (٤) مخاطر منخفضة أو قليلة. وسيتم تنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي فقط بالقدر الضروري لمعالجة مستويات محددة من المخاطر، كما يجب أن تمتثل أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر لمجموعة من المتطلبات لا سيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر والاختبار والمتانة الفنية والتدريب

على البيانات وإدارة البيانات والشفافية والرقابة البشرية والأمن السيبراني (المواد من ٨ إلى ١٥) . كما ان مسودة القانون الاوربي تتضمن ضوابط والتزامات في تصميم وتطوير وبرمجة واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مع تدابير تقييد أو حظر أو استدعاء أو سحب نظام الذكاء الاصطناعي المعرض للخطر من السوق، وعقوبات بالغرامة تصل الى ٣٠ مليون يورو أو ٦٪ من إجمالي المبيعات السنوية للجهة المصممة في جميع أنحاء العالم، اعتمادًا على شدة الانتهاك، في حالة عدم الامتثال لقانون الذكاء الاصطناعي، أي انها لا تتضمن تحديدا للمسؤولية عن الجرائم المرتكبة من قبل كيان الذكاء الاصطناعي (البرلمان الاوربي، ٢٠٢٣)، ولكن في راينا اذا تبين ان الجريمة ارتكبت بسبب عدم الامتثال لتلك الضوابط والالتزامات يمكن عندئذ تحميل الطرف البشري المسؤولية عنها .

ونرى من جانبنا أن عدم الاقرار بالشخصية القانونية لكيانات للذكاء الاصطناعي هو تجاهل لطبيعة هذه الكيانات، اذ ان لها وجود مادي ملموس وتمتلك ذكاء وان كان موجها أو اصطناعيا، ومنها ما تنافس القدرة البشرية في التفكير في مهمات محددة، اضافة الى ما متوقع من تقنيات في المستقبل القريب قد تغير الحضارة البشرية نظرا لقدرتها على التعلم الذاتي والاستقلالية في القرار، وبالتالي فهي ليست آلات شيئية وانما الات ذكية وكيان فريد يستلزم منحه الشخصية القانونية، ولكن من جانب آخر، يجب عدم المبالغة في هذه الشخصية ومساواتها بالشخصية القانونية للأشخاص المعنوية، وانما تكون ضمن محددات معينة تلائم طبيعة هذه الكيانات وبما يساعد على توضيح حدود المسؤولية القانونية عن استخدامها،لأن الشخص المعنوي له ارادة تعبر عن مجموع ارادات ممثليه من الاشخاص الطبيعيين . وقد اقترح البرلمان الاوربي في توصيات لجنة قواعد القانون

المدني المشار اليها سابقا منح الروبوتات المتطورة كأحد تقنيات الذكاء الاصطناعي (شخصية قانونية الكترونية) بينما عارضت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوربية منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، معللة ذلك بانها تؤدي الى افلات الطرف البشري من المسؤولية القانونية، وفضلت استخدام مصطلح (الشخصية القانونية المنقادة أو المصطنعة)، على الاقل في الوقت الحاضر، للتعبير عن حدود هذه الشخصية، ونافية انفصالها عن الطرف البشري الموجه لهذه الشخصية والمتحكم فيها، فكيانات الذكاء الاصطناعي ليست لها ارادة انما منقادة لأرادة الطرف البشري (الخطيب، ٢٠٢٠) (Committee, European Economicand Social. 2023) .

أما بالنسبة للمسؤولية القانونية، نرى عدم امكانية مسائلة كيانات الذكاء الاصطناعي عن الجرائم المرتكبة دون خطأ بشري، مع عدم الاخلال بالمسؤولية المدنية للمستخدم الاخير لها وفقا لقواعد القانون المدني، لعدم امتلاك هذه التقنيات أو الكيانات، ومهما تطورت، للأهلية الجنائية لتحمل المسؤولية الجزائية، فالأدراك الصناعي يبقى قاصرا من الوصول الى الادراك البشري، ولا يمتلك الذكاء الاصطناعي تفسيرا لأفعاله، ولا يخالف ذلك تأييدنا بمنحها الشخصية القانونية، لعدم وجود ارتباط بين الشخصية القانونية والمسؤولية القانونية، فصغير السن لديه الشخصية القانونية ولكنه غير آهل جنائيا للمسؤولية لكونه عديم التمييز رغم امتلاكه للذكاء البيولوجي، ومن جانب آخر فان التكليف موجه للإنسان المخلوق، ولم يكلف الله غيره بأوامره ونواهيه، وأن الاحتجاج بإقرار القانون للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، وقياس ذلك على كيان الذكاء الاصطناعي، يمكن الرد عليه بان

هذه المسؤولية مشروطة بان تقع الجريمة لحساب الشخص المعنوي وبواسطة ارادة ممثله الشخص الطبيعي، وهو ما لا يتوافر في حالة الذكاء الاصطناعي .

كما لا يمكن بناء المسؤولية على تحمل مخاطر الاستخدام، لما في ذلك من تأثير على عدم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي خوفا من المسؤولية، وأثر ذلك في اعاقة التطور التكنولوجي، ولكن يمكن مساءلة المستخدم الاخير جزائيا سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا فيما لو كانت النتيجة غير المشروعة التي ارتكبها الذكاء الاصطناعي نتيجة محتملة ولو لم يتنبأ بها المستخدم الاخير .اما القول بالمسؤولية المفترضة للمستخدم، فانه لا يمكن تصور ذلك نظرا الى أن المسؤولية المفترضة تفترض تحقق المسؤولية الجزائية لشخص أخر وهو فرض غير متوافر بالنظر الى عدم تقرير المسؤولية الجزائية لمثل هذه الآلات، ومن ثم لا يمكن القول بأن مسؤولية الانسان الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي هي مسؤولية مفترضة، أو ان المسؤولية تنقل بشكل آلي من الآلة الى الانسان لتحقق مسؤوليته عن الجريمة المرتكبة (القاضي، ٢٠٢١، ٩٠٣) .

ومن الجدير هنا القول، بان التطور المذهل المرتقب لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المستقبل، قد يقود المشرع الى مفهوم جديد للمسؤولية الجنائية، وقد يعصف هذا التطور بالقواعد الاساسية في القانون الجنائي كما يرى البعض، لذلك لابد من ايجاد تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني والدولي يحدد ضوابط التصميم والتطوير والاستخدام لتقنيات الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجزائية عن أخطائها .

الخاتمة والاستنتاجات

بعد الانتهاء من هذه الدراسة، فقد خلصنا الى الاستنتاجات والتوصيات الآتية :-

أولا : الاستنتاجات

١- لم تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد خيال علمي، وإنما أصبحت واقعا ملموسا، وتعددت استخداماتها في كافة مجالات الحياة، وترتبت على هذا الاستخدام أخطاء تعد جرائم في نظر القانون الجنائي . لذا أيدنا منحها الشخصية القانونية ضمن محددات تتلائم مع هذا الكائن الفريد، وتسمى ب(الشخصية المصطنعة) لغرض تحديد المسؤولية المدنية عند عدم امكانية مسائلة المستخدم جزائيا .

٢- يتطلب التطور السريع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي حلولاً قانونية آنية من أجل حماية المجتمع من الأخطار المحتملة الكامنة في تقنيات الذكاء الاصطناعي غير الخاضعة للقانون، وخاصة القانون الجنائي، حيث ان الجهود الوطنية والدولية في مجال التنظيم القانوني لهذه التقنيات لا زالت في بداياتها، ولا تتناسب مع التطور المذهل والسريع لها .

٣-أن أخطاء الذكاء الاصطناعي قد تنسب الى الطرف البشري الذي يتعامل معه، وهذا قد يكون المصنع أو المبرمج أو البائع أو المستخدم أو الغير، عندئذ يتحمل كل من هؤلاء المسؤولية الجزائية عن تلك الاخطاء التي تعد جرائم حسب وقوع الخطأ من جانبه، وتكون عمدية أو غير عمدية حسب صورة الركن المعنوي .

٤-ان الانواع المتطورة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتسمى بالذكاء الاصطناعي التوليدي، ويتوقع لها ان تظهر في المستقبل القريب، أن لم يكن قد انتجت فعلا، وتتصف بالتعلم الذاتي والاستقلالية في القرار واكتساب المهارات ذاتيا وبناء خوارزميات جديدة لم يكتبها المبرمج واستخدامها ذاتيا في المواقف المستقبلية، قد

ترتكب جرائم لا تسند الى خطأ الطرف البشري المتعامل معها، وخلصنا الى عدم مسائلة كيان الذكاء الاصطناعي في هذه الفرضية، لعدم امتلاكه للأهلية الجنائية لتحمل المسؤولية الجزائية، مالم تكن الجريمة نتيجة محتملة للاستخدام، حيث يسأل عندئذ الطرف البشري.

٥-التطور المذهل المرتقب لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المستقبل قد يعصف بالقواعد الاساسية في القانون الجنائي كما يرى البعض، وان المقترحات التي يطرحها الفقه في هذا المضمار انما تعالج ما هو كائن حاليا وما هو محتمل، وقد لا تناسب مع يخبئه لنا مستقبل هذه التقنيات .

ثانيا: التوصيات

١-إعادة النظر في منظومة القانون الجنائي بما يتلائم مع هدا النوع الجديد من الجرائم والمسؤولية عنها.

٢-ندعو المشرع العراقي لوضع استراتيجية للذكاء الاصطناعي بما تتلائم مع طبيعة مجتمعنا واحكام الدين الاسلامي، وتشكيل لجنة تتابع تنفيذها وتضع التشريعات اللازمة لمواجهة اخطار هذه التقنيات التي من المؤكد ستقتحم الحياة المجتمعية في العراق في المستقبل القريب .وفي نطاق القانون الجنائي يمكن تضمين جرائم الذكاء الاصطناعي في مشروع قانون جرائم المعلوماتية كمرحلة اولى، نظرا لبساطة تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في العراق .

٣-ادخال مادة الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج الدراسية ولكافة المراحل الدراسية وصولا الى الدراسات الاولية الجامعية وحسب الاختصاص لتعدد تطبيقاتها في جميع المجالات، مع التركيز على تدريس الجوانب القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي والمعلوماتية في كليات القانون، وخاصة في مجال القانون الجنائي، اذ اصبحت هذه التقنيات الوسيلة الاكثر استخداما من الوسائل التقليدية في ارتكاب الجرائم .

المصادر

المصادر العربية :

ادلبي، ع . م . م . (٢٠٢٣) . "المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي." *Criminal liability arising from the actions of artificial intelligence* . رسالة ماجستير . كلية القانون، جامعة قطر.

بودين، م . (٢٠٢٢) . "الذكاء الاصطناعي مقدمة قصيرة جدا." *Artificial intelligence a very short introduction* . ترجمة ابراهيم سند أحمد، . مؤسسة هنداوي. المملكة المتحدة .

الحصاوي، م. س.(٢٠٢٣) ." السياسات الجنائية في مواجهة التقنيات الرقمية" *Criminal policies in the face of digital technologies*. ط١ . المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة .

الخطيب، م. ع .(٢٠٢٠) . "الذكاء الاصطناعي والقانون- دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي و القطري في ضوء القواعد الأوربية في القانون المدني للإنسآلة لعام ٢٠١٧ والسياسة الصناعية الأوربية للذكاء الاصطناعي والإنسآلات لعام٢٠١٩". *Artificial Intelligence And Law -A Comparative Critical Study In The French And Qatari Civil Legislations-In Light Of The European Civil Law Rules On Robotics Of 2017 And The Comprehensive European Industrial Policy On Artificial Intelligence And Robotics Of 2019*. مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية.

https://digitalcommons.bau.edu.lb/lsjournal/vol2020/iss2020/4

دهشان، ي . ا . (٢٠٢٠) . "المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي." *Criminal liability for artificial intelligence crimes* . مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون . ٣٤(٨٢). السيرة العلمية ل(جون مكارثي)

https://www.nndb.com/people/006/000030913ht

الشريف، م . س . ع .(٢٠٢١) . "المسؤولية الجنائية للانسآلة دراسة تاصيلية مقارنة ." *Criminal Responsibility for robots:A thorough and comparative study* . المجلة العربية لعلوم الادلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٢١، ٣(١).

عبد النور، ع . ع . ٢٠٠٥ "مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي" *Introduction to the world of artificial intelligence*. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، المملكة العربية السعودية .

العدوان، م .ح . م .(٢٠٢١) . "المسؤولية الجنائية عن افعال كيانات الذكاء الاصطناعي غير المشروعة." *Criminal liability for the wrongful actions of AI entities* . مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن. ٤٨(٤) .

علي، ك . " الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي" *Legal Aspects Of Artificial Intelligence* . مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، الجزائر . ٥٤

https://jilrc.com/archives/15914

الفلاسي، ع .ا.م .(٢٠٢١)١ "المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي." *Criminal responsibility for Artificial Intelligence Mistakes*. المجلة القانونية . كلية الحقوق فرع الخرطوم . جامعة القاهرة .

القاضي، ر . م . (٢٠٢١) "نحو إقرار قواعد للمسئولية الجنائية والعقاب على إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ." *Towards approving rules of criminal responsibility and punishment for the misuse of artificial intelligence applications* . بحث مقدم الى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات ٢٣-٢٤ مايو ٢٠٢١، كلية الحقوق جامعة المنصورة . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، ١١(١).

محمود،ن . م . (٢٠٢٢) "المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي." *Criminal liability for artificial intelligence crimes* . مجلة الدراسات القانونية،جامعة مدينة السادات، مصر، ٨(عدد خاص).

الملا، م . س .(٢٠٢١) . "الأبعاد التاريخية لتطور نظرية المسؤولية الجزائية وجدلية تطبيقها في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية واستشرافية ." *Historical Dimensions of the Evolution of the Theory of Criminal Liability and the Dialectic of its Application in the Era of Artificial Intelligence*. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ١٠(عدد خاص) .

موقع الامم المتحدة. ٢٠٢٣. https://www.youtube.com/unitednations/videos.

موقع البرلمان الاوربي، ٢٠٢٣. https://www.europarl.europa.eu/portal/en

موقع حكومة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣-https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives.

موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري، ٢٠٢٣. https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/6639.

موقع وزارة العدل القطرية، ٢٠٢٣.

https://almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=8719&language=ar

المصادر الاجنبية :

Beck,S. (2016). ***Robotics And Criminal Law. Negligence. Diffusion of Liability and Electronic Personhood,*** **Robotics and Autonomous Systems Journal, Elsevier B.V,(86).**

Https://Www.Tib.Eu/De/Suchen/Id/Elsevier

Bonfim ,T.C. (2022). ***Criminal Liability Of Artificial Intelligent Machines: Eyeing Into AI's Mind,*** **Master Thesis. Faculty Of Law Lund University, Sweden.**

Divino,S.(2020). ***Critical Considerations On Artificial Intelligence Liability: E-Personality Propositions,*** **Revista Eletrônica Direit E Sociedade - Redes. Universidade Lasalle, 8(2)**

Ellyson,L.(2018). ***La Responsabilité Criminelle Et L'intelligence Artifi Cielle : Quelques Pistes De Réflexion*** **, Numéro Spécial Sur (Droit - Intelligence Artificielle),Les Cahiers De Propriété Intellectuelle,30(3).**

Hallevy,G.(2010).*the criminal liability of artificial intelligence entities—from science fiction to legal social control*. akron intellectual property journal , University of Akron, USA ,(2)

Islam, R.(2018). "*Artificial Intelligence and Legal Challenges*." Elcop yearbook of human rights.

King,T.C. et al ,(2020). ***Artificial Intelligence Crime: An Interdisciplinary Analysis of Foreseeable Threats and Solutions*****. Science and Engineering Ethics,(26).**

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3183238

Kirpichnikov,D . et al, (2020) . ***Criminal Liability of the Artificial Intelligence. The 1st International Conference on Business Technology for a Sustainable Environmental System*****. E3S Web Conf, (159),**

https://www.e3s-conferences.org/articles/e3sconf/abs/2020/19/e3sconf_btses2020_

04025/e3sconf_btses2020_04025.html

Мосечкин,И.Н.(2019). ***Искусственный Интеллект И Уголовная Ответственность: Проблемы Становления Нового Вида Субъекта Преступления*** **, Вестник Спбгу. Право, (10) .**

Oraegbunam,I.K. & Uguru,U.E.(2018). ***Artificial Intelligence Entities And Criminal Liability: A Nigerian Jurisprudential Diagnosis*****. African Journal Of Criminal Law And Jurisprudence. Faculty of Law, Nnamdi Azikiwe University, Awka, Nigeria, (3) .**

Rahman,R.A & Habibulah,R.(2019). ***The Criminal Liability Of Artificial Intelligence: Is It Plausible To Hitherto Indonesian Criminal***

***System?*. Legality : Jurnal Ilmiah Hukum, Faculty Of Law, University Of Muhammadiyah Malang. 27(2) .**

Singh,G.et al,(2013). *An overview of artificia intelligence* ,Sbit journal of sciences and technology , Shri Balwant Institute of Technology (SBIT), India, (1) .

White paper on Artificial Intelligence – A European approach to excellence and trust,European Economicand Social Committee.

https://www.eesc.europa.eu/fr/our-work/opinions

Ziemianin,K.(2021). *Civil legal personality of artificial intelligence: Future or utopia?*. Internet Policy Review Journal, Alexander von Humboldt Institute for Internet and Society, Berlin, 10(2).